● أخبار قصيرة

بولندا والتشيك: لن نرسل جنودنا إلى أوكرانيا

أكد كل من بيتر فيالا رئيس وزراء جمهورية التشيك، ودونالد تاسك نظيره البولندي، خلال مؤتمر صحفي مشترك امس، على أن براغ ووارسو لا تدرسان إمكانية إرسال قوات إلى أوكرانيا. وبهذه الطريقة، رد السياسيان على تصريحات إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، حول إمكانية إرسال عسكريين من دول أوروبية إلى الجبهة الأوكرانية. ورداً على أسئلة الصحفيين في هذا الشأن، قال فيالا: "نحن لا نفكر في إرسال قوات عسكرية إلى أوكرانيا". بدوره، أشار تاسك إلى أن الجانب البولندي "لا يعتزم إرسال وحداته العسكرية إلى أوكرانيا". وسبق أن أعلنت وزارة الدفاع البولندية أن بلادها ليس لديها أي مخطط أو فكرة لإرسال قوة عسكرية إلى أوكرانيا.

خط أنابيب «تابي» محور محادثات أفغانستان و تركمنستان

التقى "أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان خلال زيارته لتركمانستان مع "رشيد مرادوف" وزير خارجية تركمانستان، وأبلغه استعداد كابول لبدء العمل في مشروع خط أنابيب "تابي" على الأراضي الأفغانية. وتحدث مرادوف خلال اللقاء عن الاستعدادات لبدء العمل في مشروع خط أنابيب نقل الغاز "تابي" في الأراضي الأفغانية، وقدم تفاصيل حول ذلك. من جانبه، أعرب متقي خلال اللقاء عن أمله في أن يتمكن الجانبان من بدء العمل في مشروع "تابي" على الأراضي الأفغانية في المستقبل القريب. وجاء في بيان لوزارة خارجية طالبان أن وزير خارجية تركمانستان وصف مشروع "تابي" بأنه "مشروع كبير وذو أهمية استراتيجية لتركمانستان".

المانيا.. نقابة الخدمات تعلن عن اضراب في قطاع النقل المحلي

دعت نقابة الخدمات الألمانية "فيردي" مجدداً إلى إضرابات تحذيرية في وسائل النقل العامة المحلية في جميع أنحاء البلاد الأسبوع المقبل. ووفقاً للقرارات المتخذة، يجب أن يكون اليوم الرئيسي للإضراب في الأول من مارس/آذار.
وقد بدأ هذا الإضراب متعدد الأيام يوم الاثنين في شلسفيغ هولشتاين وبرلين. وأعلنت النقابة يوم الاثنين أن إضرابات تحذيرية لمدة يوم واحد ستؤثر على شركات النقل العام المحلية يومي الخميس والجمعة في شتوتغارت وكارلسروه وهايلبرون وفرايبورغ وبادن بادن وإسلينغن وكونستانتس.

في ظل أزمات فرنسا الداخلية

إلى متى سيستمر ماكرون بدعم اوكرانيا على حساب اقتصاد بلاده المتدهور؟

الوفاق/ في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بفرنسا، يبدو أن الرئيس إيمانويل ماكرون لا يهتم بمصالح شعبه ولا بمستقبل بلاده، بل ينشغل بدعم أوكرانيا في نزاعها مع روسيا، والتحالف مع الولايات المتحدة وتنفيذ أجندتها في مواجهة موسكو، وهذا السلوك لم يجلب لفرنسا سوى المزيد من الخسائر والديون والتضخم، في حين أن الشعب الفرنسي يعاني من البطالة والفقر والاحتجاجات.

الإقتصاد الفرنسي يعاني

تضر الآفاق الاقتصادية القاتمة بالاقتصاد الهش لفرنسا بشكل أكبر، لكن الرئيس إيمانويل ماكرون ما زال يصر على إعطاء الأولوية لمساعدة أوكرانيا ،بدلاً من التعامل مع المشاكل المتزايدة باستمرار في بلده. مؤخراً خفض وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي برونو لو مير توقعات النمو الاقتصادي للبلاد إلى ١٪ في ٢٠٢٤ وأعلن أن حكومة ماكرون ستخفض الإنفاق المقدر بنحو ١٠ مليارات يورو في جميع الوزارات وفي بعض البرامج لتعويض انخفاض الإنتاجية ولتلبية التزامات تخفيض عجز ميزانية فرنسا إلى ٤,٤٪ في ٢٠٢٤.
"إن مبدأ المسؤولية هو التصرف في الوقت المناسب بحزم، ولكن دون وحشية، للمحافظة على السيطرة على مالیتنا العامة والعجز والديون"،هذا ما قاله لو مير في مقابلة مع قناة TF١ في ١٨ فبراير، و أضاف "أنا ملتزم بعدم زيادة الضرائب... لقد خفضناها ولن نحيد عن هذا الخط. الشعب الفرنسي لا يمكن أن يتحمل المزيد من الضرائب".
مع تدهور الآفاق الاقتصادية الفرنسية، حاول ماكرون تحسين المالية من خلال إدخال إصلاحات عمل غير مرغوب فيها ودون اللجوء إلى التقشف أو زيادة الضرائب، لكن الإنفاق ارتفع بشكل كبير وسط جائحة كوفيد-١٩ وأزمة الطاقة التي أثارتها العقوبات على روسيا بعد إطلاق البلاد للعملية العسكرية الخاصة على أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢.
ارتفع الدين العام الفرنسي من ١ تريليون يورو في عام ٢٠٠٣ إلى ٣ تريليون يورو في عام ٢٠٢٣، مع حدوث معظم هذه الزيادة تحت قيادة ماكرون. في الوقت نفسه، ارتفعت تكاليف خدمة الدين بسبب التضخم. على الرغم من أن الحكومة الفرنسية قامت بالفعل بتخفيض ١٦ مليار يورو في محاولة لخفض عجزها من ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٤٪ من الإنتاج الاقتصادي هذا العام، إلا أن ماكرون في مأزق حيث إن الخيارات المتاحة أمامه غير مرغوب فيها فقط لمحاولة تحسين الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد.
حاول لو مير تبرير الآفاق الاقتصادية السيئة قائلاً: "ما زال هناك نمو إيجابي، لكنه يأخذ في الاعتبار السياق الجيوسياسي الجديد"، مشيرًا إلى حروب الشرق الأوسط وأوكرانيا.

مساعدات لكييف على حساب الداخل الفرنسي

أدت العقوبات المفروضة على روسيا بسبب النزاع في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم العام، لكن باريس ما زالت ترفع الميزانية العسكرية بمقدار هائل بنسبة ٤٠٪، إلى ٤١٣ مليار يورو، للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠، مقارنة بالدورة السبعية السابقة.
ومع ذلك، في خضم هذا الفوضى الاقتصادية، لم يقتصر الرئيس الفرنسي على زيادة الميزانية العسكرية فحسب، بل وقع أيضًا في ١٦ فبراير في باريس مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي اتفاقًا ثنائيًا، ساريًا لمدة عشر سنوات، بشأن ضمانات أمنية لأوكرانيا، بما في ذلك ٣ مليارات يورو من المساعدة العسكرية لكييف في عام ٢٠٢٤.

ارتفع الدين العام الفرنسي من ١ تريليون يورو في عام ٢٠٠٣ إلى ٣ تريليون يورو في عام ٢٠٢٣، مع حدوث معظم هذه الزيادة تحت قيادة ماكرون

"إنها علامة على عزمنا على دعم أوكرانيا على المدى الطويل"، أعلن ماكرون في مؤتمر صحفي عقب لقائه مع زيلينسكي، الذي بث على حساب X الرسمي التابع لقصر الإليزيه.
ووفقًا لماكرون، يشمل الاتفاق أيضًا الالتزامات التي تم التوصل إليها في صيغة مجموعة السبع على هامش قمة الناتو في فيلنيوس في يوليو ٢٠٢٣. بالإضافة إلى توريد معدات عسكرية متوافقة مع الأسلحة التي قدمتها حلف شمال الأطلسي، ستُستخدم المساعدات لتدريب الجنود الأوكرانيين وتعزيز صناعة الدفاع الأوكرانية، بما في ذلك الإنتاج المشترك للأسلحة في أوكرانيا مع شركات فرنسية.
بعد تأجيل زيارته إلى أوكرانيا، التي كان من المقرر أن تجري في الفترة من ١٣ إلى ١٤ فبراير، أعلن ماكرون أنه سيذهب إلى كييف في منتصف مارس. كانت هذه الزيارة الثالثة لزيلينسكي إلى العاصمة الفرنسية منذ بدء النزاع في أوكرانيا، مما يظهر كيف أنه ليس سوى وكيل للنخب الغربية في باريس ولندن وبرلين وبروكسل وواشنطن.
في وقت سابق، علق الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ بأنه يرى بالفعل عواقب فشل الولايات المتحدة في اتخاذ قرار بشأن مواصلة دعم أوكرانيا.
في الوقت نفسه، عزز الرئيس الأوكراني، بعد لقائه مع ماكرون في العاصمة الفرنسية، البحث عن الذخيرة وسافر مرة أخرى إلى ألمانيا لحضور مؤتمر ميونيخ للأمن لعقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع قادة العالم.
تقوم أوكرانيا بالفعل بترشيد مدفعيتها، حيث إن إمدادات الذخيرة من الحلفاء غير كافية، وحليفتها الأكبر، الولايات المتحدة، تواجه طريقًا مسدودًا في الكونغرس بشأن شحنة جديدة من المساعدات العسكرية إلى كييف.
ومالا شك فيه هو حقيقة أن ماكرون يعطي الأولوية لأجندة مناهضة لروسيا لخدمة المصالح الأمريكية في النهاية، وهو أمر بعيد كل البعد عن إعلانه الجريء عن أوروبا تمتد من لشبونة إلى فلاديفوستوك ودعوته للسيادة الأوروبية. يتبع ماكرون هذه الأجندة دون التوقف عن دعم أوكرانيا، حتى على حساب مواطنيه واقتصاده المعانين.

بريطانيا.. تصريحات اليمين المتطرف تعزز الكراهية ضد المسلمين

ذكرت الكاتبة نسرين نظير في مقال نشرته صحيفة الغارديان حادثة مليئة بالكراهية تعرضت لها شخصياً في لندن أثناء ذهابها إلى محطة مترو "بيكاديلي سيرك" حيث رمى رجل زجاجة باتجاهها صارخاً: "اخرجي من بلدنا أيتها المرأة المسلمة اللعينة، عودي إلى فلسطين. أنت وجميع أطفالك تستحقون القتل". وذكرت الكاتبة أن هذه الحادثة لم تكن منفردة، وألقت بالمسؤولية على أقصى اليمين، قائلة: "الخطابات المعادية للإسلام التي يستخدمها السياسيون اليمينيون تؤجج جرائم الكراهية".
واستشهدت نظير بنتائج إحصاءات نشرت الأسبوع الماضي من منظمة Tell Mama التي تراقب الكراهية ضد المسلمين، مشيرة إلى أنه من المحبط رؤية شخصيات عامة تنشر خطابات معادية للإسلام. ورأت الكاتبة أنه على الرغم من رفع الغطاء عن النائب المحافظ لي أندرسون، إلا أن ادعاءاته في قناة GB News بأن لندن وعمدتها صادق خان تحت سيطرة "الإسلاميين"، ستلحق أضرارًا مستدامة.
وأشارت إلى مقال كتبته مؤخراً وزيرة الداخلية السابقة سويلا برافرمان في صحيفة التلغراف، مفاده أن "الإسلاميين في إنجلترا يخططون لإخضاع البلاد بالترهيب"، و"يمكننا هزيمة الإسلاميين واليساريين المتطرفين بقوة قانوننا ومحاكمنا وجامعاتنا"، موضحة أن هذا النوع من الخطاب يستهدف المتظاهرين المسلمين المؤيدين لفلسطين مثلها باعتبارهم إسلاميين مشبوهين لكن أقوياء، ما يؤجج المزيد من الكراهية ضد المسلمين. و بحسب الكاتبة أنه ليست المرة الأولى التي تدعم فيها برافرمان مثل هذه المشاعر، حيث إن تاريخ تصريحاتها المعادية للمسلمين يكشف عن نمط خطير. فعندما وقعت حوادث حرق القرآن الكريم والاعتداء عليه العام الماضي، بما في ذلك تمزيق نسخة من القرآن الكريم في مدرسة في يوركشاير، كتبت برافرمان في صحيفة التايمز: "ليس لدينا في بريطانيا العظمى قانون ضد الإساءة إلى المقدسات. لا ينبغي لأي منا المشاركة فيما يحاولون فرضه على بلدنا. لا يوجد هنا حق في عدم إهانتك، ولا يوجد قانون يلزم باحترام أي دين".
كما وصفت برافرمان في أكتوبر الماضي الاحتجاجات المشروعة ضد استشهاد المدنيين في غزة بـ"مسيرات الكراهية". وتشكل هذه الألفاظ خطرًا على آلاف المتظاهرين المسلمين الذين استهدفتهم مجموعات اليمين المتطرف خلال اضطرابات واسعة النطاق. كما اتهمت برافرمان ضباط الشرطة الكبار بالتحيز، ووصفت المتظاهرين المؤيدين لفلسطين بـ"البلطجية". وساعدت تصريحاتها على تشجيع الجماعات اليمينية المتطرفة التي استهدفت المحتجين مرددةً شعارات مثل "نريد استعادة بلدنا" و"إنجلترا إلى الأبد".

ورأت الكاتبة أن تصريحات برافرمان تثير مخاوف اليمين بشأن المسيرات المؤيدة لفلسطين، لأن الكثيرين يرونها نتيجة للهجرة غير المنضبطة وزيادة وجود المسلمين في المجتمع، وأضافت أن المسلمين ليسوا الوحيدين الذين يطالبون بوقف إطلاق النار في غزة، بل تأتي هذه المطالب من مجموعة واسعة من المجتمع بما في ذلك أتباع اليهودية والمسيحية والهندوسية وغيرها من الأديان، وكذلك ممن ليس لهم انتماء ديني. وطالب ٦٦٪ من البريطانيين بوقف إطلاق النار الفوري في آخر استطلاع للرأي.
وحذرت الكاتبة من أن "الخطاب المعادي للمسلمين له عواقب في العالم الحقيقي تؤثر تأثيرًا حقيقيًا على المسلمين البريطانيين مثلي". وأشارت إلى حادثة وقعت مؤخرًا في مدرسة ابتدائية إسلامية في لندن تعرض فيها أطفال المدرسة وموظفوها لتهديدات، حيث أشار المهدد إلى الحرب الصهيونية على غزة كمبرر لذلك. غير أن هذه الحادثة تلقت تغطية إعلامية محدودة ولم تجد الدعم الحكومي الكافي.
وجاء في التقرير أيضاً أن بعض النساء المسلمات أصبحن يشعرن بالخوف أكثر عند خروجهن بالزي الإسلامي، نظرًا لتعرضهن للهجوم في وضح النهار، ملقيات باللوم على الحكومة وبعض المؤسسات الإعلامية في زرع بذور الانقسام والكراهية.